تأخر اعلان الحكومة العراقية الى الاسبوع المقبل

الائتلاف يطالب بـ 17 حقيبة والتوافق 5 منها الدفاع والمالية

بغداد ـ «القدس العربي»:

تأجل اعلان تشكيل الحكومة العراقية الى الاسبوع المقبل على الرغم من تأكيدات رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي قبل يومين بانها ستعلن في هذا الاسبوع، الا ان مشاركة كتل معينة في الحكومة اضافة الى منصبي وزير الدفاع والداخلية ما زالت معلقة حتى الجمعة دون ان تتمكن الكتل من الاتفاق على اسماء معينة، فيما قالت مصادر مقربة من المالكي ان تشكيل الحكومة قد يعلن منتصف الاسبوع المقبل ولكن دون حقيبتي الدفاع والداخلية اللتين ستسندان في بادئ الامر الى رئيس الوزراء المالكي ريثما يتم اتفاق الكتل على مرشحين مستقلين وربما يتم الحسم خلال الايام الاربعة المقبلة.

وقالت المصادر ان تأخر تشكيل الحكومة جاء بسبب عدم حسم قائمة رئيس الوزراء السابق اياد علاوي مشاركتها في الحكومة حيث تطالب بخمس وزارات منها وزارة سيادية هي الدفاع فيما تصر جبهة التوافق العراقية على حقيبة الدفاع ورشحت لها ثلاثة مرشحين هم خلف العليان ونوري غافل واحمد راكان، بينما رشحت قائمة علاوي اسماء اخرى منها فلح النقيب وزير الداخلية السابق واسامة النجفي وزير الصناعة الحالي الا ان الامر لم يحسم لمن ستكون حقيبة الدفاع التي يصر الامريكان على ان تكون لشخصية مستقلة، فيما اشارت المصادر ذاتها ان موضوع نائب رئيس الوزراء من جهة التوافق السنية سلام الزوبعي لم يحسم بعد بصورة نهائية لعدم توفر معلومات كافية عنه وفق ما اكد ذلك مصدر من الائتلاف طلب عدم الكشف عن اسمه مشيرا الى ان الزوبعي ما زال غير معروف في الاوساط السياسية.

يذكر ان الزوبعي مهندس زراعي من مواليد 1959 لم يشارك سابقا في نشاطات سياسية وفاز في الانتخابات الاخيرة ضمن جبهة التوافق وظهر مرات قليلة في شاشات التلفزيون في ندوات سياسية.

وفيما حسم الاكراد وفق مصادر من جبهة التحالف الكردستاني منصب نائب رئيس الوزراء الثاني الى برهم صالح وزير التخطيط حاليا، فان الاكراد لم يحددوا حتى الآن الوزارات التي يرغبون بها غير ان مصادر اشارت الى ان وزارة الخارجية ستظل للتحالف الكردستاني ولهوشيار زيباري خال الزعيم مسعود البرزاني فيما سيظل وزير الموارد المائية جمال رشيد وهو من اقارب الرئيس جلال الطالباني في منصبه حيث لم ترشح القوائم الاخرى اشخاصا لهذين المنصبين.

وتطالب جبهة الائتلاف العراقي الموحد من ناحيتها بسبع عشرة وزارة سيكون منها وزارة للتركمان هي الاسكان والاعمار واخرى للمتحالفين مع الائتلاف غير ان وزارة الداخلية والنفط سيكونان من حصة الائتلاف فيما قد تكون وزارة المالية التي تعد من الوزارات السيادية من حصة جبهة التوافق ويصر حزب الفضيلة على الحصول على وزارة النفط وقد اكد عضو مجلس النواب حسن الشمري الناطق باسم حزب الفضيلة ان حزبه لا يتنازل عن وزارة النفط في الحكومة المقبلة، في وقت كان قد اصر الفضيلة على هذا الموقف خلال حكومة الجعفري في العام الماضي الا انه لم يتمكن من الحصول على الوزارة.

وقد قسم الائتلاف الوزارات التي ستسلم حقائبها بين سبع مجموعات منضوية تحت لوائه حيث ستكون ثلاث وزارت خدمية من حصة التيار الصدري ووزارة الامن الوطني لحزب الدعوة تنظيم العراق اضافة الى عدة وزارات لحزب الفضيلة والمستقلين وحزب الدعوة الذي يتزعمه الجعفري والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية الذي سيحصل على حقيبة الداخلية بترشيح احد مستقل مقرب منه.

ومن بين الوزارات الاخرى سيتم اسناد حقيبة وزارية للمسيحيين واليزيديين كما في الحكومة السابقة باعتبارهم من الاقليات المشاركة في الحكومة ومجلس النواب.

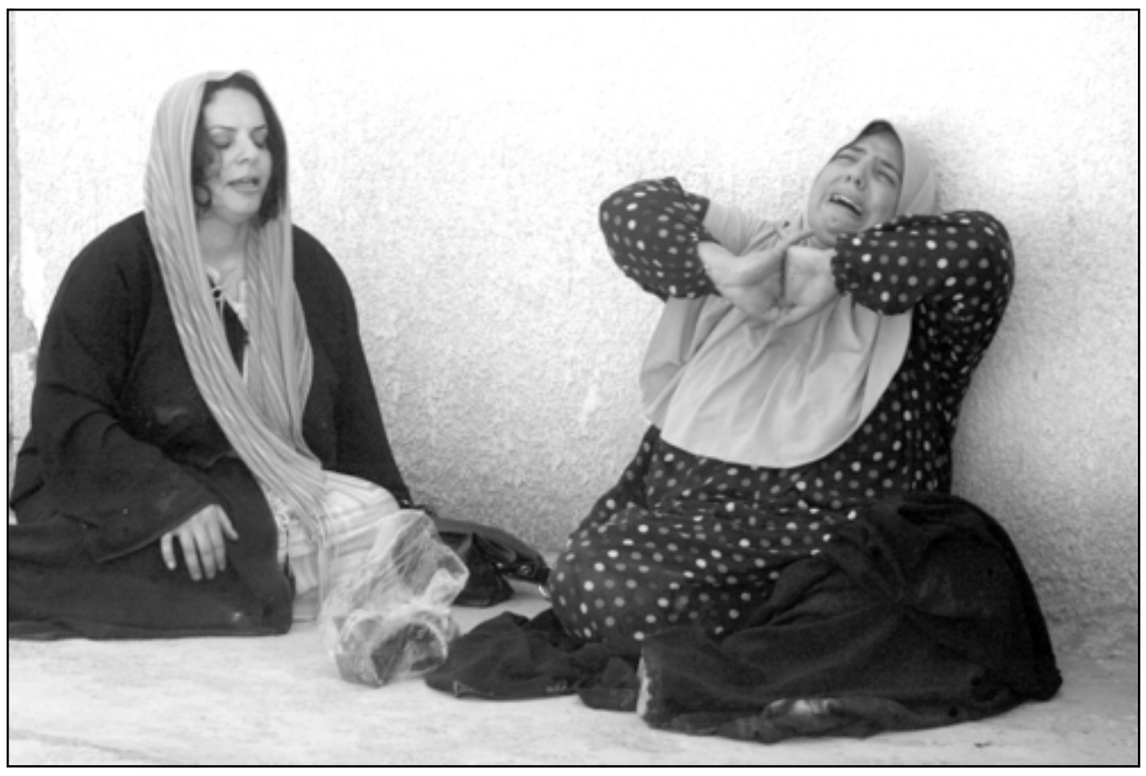

سيدتان عراقيتان اثناء مأتم مدرس قتل في مدينة بعقوبة امس (اف ب)

مصدر مقرب من المالكي توقع توليه وزارتي الداخلية والدفاع

■ بغداد ـ يو بي آي: قال مصدر مقرب من مكتب رئيس الوزراء العراقي المكلف نوري كامل المالكي امس الخميس إن من المحتمل إعلان تشكيلة الحكومة منتصف الاسبوع المقبل على ان يتولى المالكي حقيبتي الدفاع والداخلية بالوكالة الى حين الاتفاق على تعيين وزيرين مستقلين لشغلهما.

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أنه من المحتمل أن يتم الاعلان عن تشكيلة الحكومة منتصف الاسبوع المقبل، مع تولي نوري المالكي منصب وزارتي الداخلية والدفاع وكالة إلى حين الاتفاق بين الكتل البرلمانية على المرشحين المستقلين لهاتين الوزارتين. وكان عضو جبهة التوافق، الامين العام لمجلس الحوار الوطني الشيخ خلف العليان قد اعلن الليلة الماضية ان المباحثات التي تجري بين الكتل السياسية لتشكيل الحكومة تواجه عراقيل كثيرة.

وقال ان الذي يجري في هذه المباحثات هو «محاولة فرض ارادة كتل على كتل اخرى». واتهم كتلة الائتلاف العراقي الموحد، الشيعية، بمعارضة كل ما تقوله أو تعرضه الكتل الاخرى فضلا عن اصرارها على ابقاء وزير الداخلية بيان جبر صولاغ في منصبه لولاية ثانية.

الاكراد يشككون في فرص نجاح توحيد كردستان العراق

اربيل (العراق) ـ من سايمون اوستروفسكي:

يشك العديد من الاكراد في فرص نجاح تنفيذ الاتفاق الذي وقع الاحد وكرس توحيد كردستان العراق والمصالحة بين الحزبين الكرديين التاريخيين.

وكان البرلمان الكردي صوت بالاجماع في اربيل (350 كلم من بغداد) على توحيد الادارة في المحافظات الثلاث التي تشكل اقليم كردستان الواقع شمال العراق.

ومنذ 1991، يتقاسم هذه المنطقة التي تتمتع بحكم ذاتي الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني الذي كان يسيطر على محافظتي دهوك واربيل، والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة الرئيس العراقي الحالي جلال طالباني، الذي كان يحكم محافظة السليمانية (غرب).

وفي منتصف التسعينات، وقع نزاع دموي بين المقاتلين الاكراد (البشمركة) من الطرفين، ما اسفر عن مقتل نحو ثلاثة آلاف شخص.

ويعتبر الاكراد الذين ينتقدون هذا الاتفاق ان هذه الوحدة شكلية ولا شيء سيتغير على مستوى الحياة اليومية.

ويقول الصحافي المستقل من السليمانية سردار محمد ان «كل السلطات ستبقى في ايدي الاحزاب السياسية»، مضيفا انه بسبب ضعف المعارضة ان لم يكن غيابها، فان الحزبين هما الآمران الناهيان. وسيبقى ولاء قوات الامن الكردية لكل من زعيميها في حين لن يتم البت في المسائل الرئيسة المتعلقة بتقاسم السلطات، ما يجعل العديد من الاكراد يشككون في فرص حصول تغييرات على صعيد حياتهم الشخصية.

ويقول الشرطي علي عمر الذي لا يزال يتقاضى راتبه من الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية ان «الوحدة التي كرسوها هي وحدة شكلية لكن الامور لن تتغير. حتى الآن، لم يحققوا شيئا يذكر للشعب».

اما بالنسبة لكريم سعيد وهو بائع احذية في اربيل، فيأمل في ان يأتي هذا الاتفاق بنتائج ملموسة. ويعتبر ان «الوحدة ستأتي بمزيد من الامن والاستقرار في المنطقة والعراق بشكل عام».

ويفترض ان تسمح الادارة الموحدة بدعم المطالب الكردية الاساسية لا سيما حول مسائل حساسة مثل كركوك التي يعتبر الاكراد انها تعود لهم.

وتقع مدينة كركوك جنوب منطقة الحكم الذاتي وسط منطقة غنية بالنفط وهي متنازع عليها بين الاكراد والعرب والتركمان.

ولا تزال اربع وزارات رئيسية في الحكومة الكردية الموحدة هي الدفاع والداخلية والمالية والعدل، موضع خلاف بين الحزبين.

وردا على سؤال لوكالة فرانس برس حول اسباب عدم توصل المفاوضات التي سبقت توقيع الاتفاق الى حل هذه المسألة، قال نائب رئيس وزراء كردستان عماد احمد «اعطونا مزيدا من الوقت، فقد عرفنا الديمقراطية منذ فترة قصيرة».

ويشير سردار محمد ان «هذه الوزارات الاربع كانت دائما مصدر مشاكل وبما انهم لم ينجحوا في الاتفاق حول هذه المسألة، كيف يمكن للوحدة ان تأتي بتغيير؟».

ويضيف ان «ايا من الحزبين لن يقبل ابدا ان يكون في المعارضة. كل واحد منهما يريد ان يكون المنتصر، ولهذا السبب اندلعت الحرب الاهلية».

ويرى ان الوحدة انشأت «احدى اكبر البيروقراطيات في العالم» لان «ايا من الادارتين لا تريد التخلي عن (شبر) من السلطة».

وعجز الحزبين عن التعاون يمكن ان يجعل حياة الاكراد اليومية اكثر صعوبة. وعلى سبيل المثال، فان الاتصالات بين جزئي كردستان صعبة جدا، لان كل حزب يسيطر على شركة هاتف مختلفة في منطقته.

اما بالنسبة للانفصاليين الاكراد الاتراك (حزب العمال الكردستاني) المقيمين في كردستان العراق، فالاتفاق يأتي متأخرا. (اف ب)

القوات البريطانية تستأنف الاتصال بشرطة البصرة

البصرة ـ من بيتر جراف:

بعد خمسة أيام من الاشتباكات التي جرت بين شبان عراقيين وقوات بريطانية قرب موقع تحطم مروحية بريطانية انتشرت قوات بريطانية امس الخميس في انحاء البصرة وقامت بزيارة مراكز للشرطة في محاولة لاصلاح العلاقات مع السلطات المحلية.

ولاقت القوات البريطانية استقبالا فاترا الى حد كبير في المهمة التي اطلق عليها اسم عملية كليوباترا.

غير ان قائد القوات البريطانية اعتبر ذلك بداية مهمة بعد ازمة استمرت ثلاثة أشهر مع المسؤولين في ثاني أكبر المدن العراقية والتي تسكنها أغلبية شيعية. وقطعت السلطات المحلية جميع الاتصالات مع القوات البريطانية في فبراير شباط فيما اعتبر انتكاسة في جزء من البلاد شهد تدهورا أمنيا حادا خلال العام الماضي مع تصارع المجموعات الشيعية على السلطة.

ورفعت السلطات المحلية في البصرة أخيرا الحظر على الاتصال بالقوات البريطانية هذا الاسبوع ولكن ذلك حدث فقط بعد سقوط هليكوبتر بريطانية يحتمل أن تكون أصيبت بصاروخ وتبع ذلك اشتباكات بين القوات البريطانية ومشاغبين في موقع تحطم الطائرة في اسوأ أعمال عنف تشهدها المدينة منذ سقوط الرئيس صدام حسين في عام 2003. وقال الليفتنانت كولونيل جوني بورون قائد مجموعة القتال البريطانية في المدينة ان القوات استقبلت في 80 أو 90 بالمئة من مراكز الشرطة التي زارتها وتمكنت من القيام بدوريات مشتركة مع الشرطة في عدد قليل من المراكز. وقال لرويترز «كانت الاستجابة المتفاوتة هي ما توقعته بالفعل. ... اذا كانوا ودودين فهذا شيء عظيم. وفي الغالب نتوقع التسامح فقط».

«العمليات التي تستهدف دور العبادة والمستشفيات والبيوت تخريبية»

الشيخ حسين المؤيد: العراق محاصر بين الروم والفرس الآن

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

دعا المرجع الاسلامي العراقي اية الله الشيخ حسين المؤيد الى بناء دولة المؤسسات وبناء العملية السياسية في العراق والحفاظ على وحدته رافضا فدرلة العراق وتقسيمها الى اجزاء، مؤكدا ان الحفاظ على امن واستقرار الدولة لا بد ان يتم من اجهزة الدولة والحفاظ على الدستور والاطار السياسي له، وفرض جدولة زمنية لانسحاب المحتل واذياله من العراق.

وصرح الشيخ حسين المؤيد بان العراق اليوم يتعرض لغزو قوتين معا هما الروم تحت راية الغرب والفرس تحت الراية الايرانية وان الاستراتيجية الامريكية الجديدة تقوم على السيطرة والهيمنة على العالم ساعية ان تحول المنطقة النفطية الى منطقة امريكية.

وتحدث الشيخ المؤيد في «ندوة حوارية» في مقر حزب الفجر الجديد الاردني في العاصمة عمان امس الاول وبحضور عدد من الادباء والاحزاب والصحف الاردنية عن مجموعة من القضايا التي تشكل في صميم الامة العربية، وعن ازمة العراق والتي لا تقف تداعياتها في العراق فقط ولكن في المنطقة العربية ككل.

وركز الشيخ المؤيد في هذه الندوة عن مجموعة من المحاور والتي تتلخص في خمس محاور اساسية وهي المشروع النهضوي العربي الاسلامي، واقعه وافاقه المستقبلية وتحدياته وعقباته، وحوار الثقافات، الحوار العربي الغربي قواعده واسسه، الوحدة الاسلامية وتقريب المذاهب، القضية العراقية وافاق حلها.

واعتقد الشيخ المؤيد بان المشروع النهضوي العربي الاسلامي والذي عمل الرواد الاوائل كالشيخ عبد الرحمن الكواكبي وغيره من العلماء على انهاضه، حقق انجازات لهذه الامة وقطع خطوات واشواطا في مجتمعنا العربي والاسلامي، ولكنه الان يسير بخطى بطيئة جدا ويجب علينا اذلال العرب حيث انه اذا استمر العرب على ما هو عليه سوف يتم تقسيم العراق الى ثلاث اقسام، وهذه ايضا من مطالب اسرائيل.

وقال الشيخ اذا حدثت الحرب المؤكدة بين ايران وامريكا هذا يعني اما ان تكون حرباً شاملة او حرباً محدودة حيث ان النظام الايراني يسعى بان لا تكون هذه الحرب شاملة لان الرابح بها ستكون امريكا، اما اذا كانت حرباً محدودة فالرابح بها ستكون ايران.

وافاد ان المفاعل النووي الايراني وتحدياته على المنطقة فرض هيمنة ايران كقوة عظمى وتنافسها مع اسرائيل وتحدي ايران مع الغرب.

وبين المرجع الديني ان العمليات التي تستهدف المحتل واذياله وركائزه هي عمليات مقاومة اسلامية ونحن نؤيد وننصر هذه المقاومة، اما العمليات التي تستهدف دور العبادة والمستشفيات والبيوت العراقية لا يمكن ادراجها في عنوان المقاومة وانما هي عمليات تخريبية مدبرة من الاستعمار الامريكي والجنود البريطانيين.

ميليشيات تدفع الحرفيين الى مغادرة العراق.. وتعين موالين لها في الخدمات التعليمية والصحية

شكوك بنجاح خطة لتوحيد الاجهزة الامنية واعادة السيطرة على بغداد

لندن ـ «القدس العربي»:

اعلن المسؤولون العراقيون عن خطة لتوحيد القوات الامنية تحت قيادة واحدة وبزي واحد في محاولة للتصدي للعنف الطائفي الذي حصد في شهر نيسان (ابريل) وحده اكثر من الف شخص، بحسب الارقام التي قدمها الرئيس العراقي جلال طالباني وتصاعد عمليات التهجير في المناطق المختلطة التي يسكنها السنة والشيعة. وعملية اعادة تنظيم قوات الامن تدعو الى تقليل تواجد القوات الامريكية في شوارع العاصمة بغداد.

وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» ان عملية اعادة تنظيم قوات الامن ستغير شكل التواجد الامني الان في شوارع بغداد التي تمتلىء بقوات الشرطة والامن والمسلحين التابعين للمليشيات. ويعترف المسؤولون العراقيون ان المسلحين التابعين للاحزاب السياسية ومليشياتهم صار من الصعوبة بمكان السيطرة عليهم، خاصة ان العديد منهم يقوم بعمليات تصفية وانتقام تحت حماية وغطاء رسمي.

وتدعو الخطة الى دمج كل المنظمات الامنية تحت قيادة واحدة وذات زي موحد يمكن التعرف عليه، مما سيعطي القيادة الموحدة المرونة والفاعلية للتصدي لجماعات المقاومة.

ونقلت الصحيفة عن نائب الرئيس العراقي عادل عبدالمهدي قوله «لا احد يستطيع التفريق الان بين قوات الامن المتواجدة في الشوارع، ولدينا عشرات الالاف من القوات الامنية».

واشار الى وجود 150 الف جندي تابعين للوزارات يقومون بحماية المنشآت ولكل وزارة ولاءاتها ورجالها، ويتبعون قياداتهم في هذه الوزارات فقط. وقال معلقا ان هذه «ميليشيات حقيقية». وعبد المهدي هو احد كبار مسؤولي المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي يتزعمه عبد العزيز الحكيم، والذي تتبعه قوات بدر، وهي الميليشيا المتهمة بتعذيب وقتل السجناء في اقبية تابعة لوزارة الداخلية.

ولا يعرف اثر هذا القرار وكيفية تطبيقه على الوضع الامني المتردي في البلاد، خاصة ان الاحزاب السياسية بما فيها حزب الرئيس العراقي طالباني ترفض نزع اسلحة الميليشيات ودمجها في الجيش الوطني. وكان جواد المالكي، رئيس الوزراء المكلف قد وعد بنزع أسلحة الميليشيات ودمج اعضائها في القوات الامنية.

وتركز الخطة على بغداد فيما يعتقد انه حل يعيد الثقة بالحكومة التي تمارس اعمالها داخل المنطقة الخضراء ولا يخرج وزراءها من مكاتبهم فيها. وتقول الصحيفة ان المسؤولين العراقيين يعتقدون انهم اذا استطاعوا تأمين بغداد التي يعيش فيها ربع سكان العراق فسيكون بمقدروهم السيطرة على بقية البلاد.

واكد طالباني ان تأمين بغداد لا يحتاج لاكثر من شهر. وبحسب مسؤولين غربيين في العاصمة فان منظور نجاح الخطة قليل لان الزعماء العراقيين خاصة الاحزاب التابعة لهم كانت لديها الكثير من الفرص لنزع اسلحة ميليشياتها.

ويقول مسؤول غربي ان افتراض وضع كافة القوات الامنية تحت قيادة واحدة يسهل عملية محاسبة المتورطين غير عملي في ضوء تردد الزعماء السياسيين للتصدي لملف الميليشيات. ويقلل مراقبون من قدرة القوات العراقية على تأمين بغداد بدون مساعدة من القوات الامريكية. وكان طالباني قد اعلن ان العنف قد حصد في شهر نيسان (ابريل) الماضي اكثر من الف شخص، وسط تزايد عمليات تغيير ديمغرافيا العاصمة واجبار سكانها على الرحيل، وافراغ المراكز الطبية والتعليمية من الخبراء واصحاب الكفاءات.

واوردت صحيفة «التايمز» البريطانية امثلة عن عملية تهجير الكفاءات حيث قالت ان ممرضا في مستشفى الكاظمية حضر يوما ببدلة وبمسدس، واعلن انه الان مدير المستشفى الذي يتسع لسبعمئة سرير. وعندما ضحك احد الاطباء على الفكرة، قام الممرض بصفعه امام جميع الموظفين وامر الحراس باخراجه من المستشفى. وقالت الصحيفة ان الاهانة التي تعرض لها الطبيب كانت رسالة واضحة لكل من يعارض قرار جيش المهدي تعيين احد رجالها مديرا وان لم يكن اهلا للمنصب.

واشارت الى ان نفس التصرفات تحصل في المدارس والجامعات والكليات ووزارات الحكومة حيث تتعرض هذه المؤسسات لعملية تطهير من الحرفيين والمؤهلين من ابناء الطبقة المتوسطة وتعيين رجال تابعين للميليشيات، وقد دفعت هذه الممارسات اعدادا كبيرة منهم للهجرة من العاصمة.

واضافت انه منذ انهيار نظام صدام حسين، تحمل ابناء هذه الطبقة العنف، والاختطاف، وقوانين حظر التجول العشوائية، والوقوف في طوابير الكاز لساعات طويلة، وانقطاع التيار الكهربائي، ولكنهم الان يعتقدون انه لم يعد هناك شيء يجذبهم للبقاء في بلادهم. ونقلت عن طبيب اسنان في مستشفى قامت الميليشيات بالسيطرة عليها، قوله «ظللت أؤمل نفسي ان الامور ستتغير، ولكني لم اعد احتمل كل هذه التفاهات التي تضع اشخاصا غير مؤهلين في مواقع لان احد رجال الدين امر بذلك». وقالت ان اليوم الاول لتعيين ممرض مديرا للمستشفى قام بجولة داخلها وامر بطرد عدد من الموظفين بدون اسباب، وطلب من الذين رفضوا تقبل القرار تنظيف مكاتبهم.

ولا تأخذ التعيينات الجديدة التي تقوم بها الميليشيات بعين الاعتبار النقص في الخبرات الطبية ففي احد المستشفيات طرد عدد من أطباء التخدير مع ان المركز الصحي هذا يعاني من نقص فادح. واشتكى مدراء مدارس من ان اعضاء في الميليشيات عينوا في اماكنهم مع انهم لا يحملون الشهادات والمؤهلات اللازمة، ويتعرض الاساتذة لضغوط من الميليشيات فقد تم اغتيال مديرة مدرسة في الغزالية غرب بغداد لانها قامت بتعنيف احد ابناء رجال الميليشيات. كما اشتكى استاذ جامعي في جامعة بغداد من تدخل الميليشيات التي لم تعد تكتفي بالتهديد، بل بتعيين المدراء الاداريين الموالين لهم.

كما تتدخل الميليشيات في الاعمال الخاصة التي تحصل على عقود مع الحكومة، حيث تم تعيين مدراء من المقربين من اتباع الميليشيات. وقال رجل اعمال ان رجال الميليشيات هم الذين يحكمون الان.

القوات العراقية لن تداهم مساجد بغداد بدون مشاركة قوات امريكية

بغداد ـ من عمار كريم:

قرر مسؤولون امنيون عراقيون ورؤساء عشائر وائمة مساجد امس الخميس الا تداهم القوات العراقية المساجد والحسينيات في بغداد بعد اليوم بدون مشاركة القوات الامريكية بهدف الحد من عمليات الدهم التي تقوم بها جهات تنتحل الصفة الامنية الرسمية.

وقال اللواء مهدي مصبح قائد قوات المغاوير في اجتماع مع مجموعة من رؤساء العشائر وائمة المساجد في بغداد عقد في مقر لواء «الرافدين» التابع لوزارة الداخلية في منطقة بغداد الجديدة (جنوب شرق بغداد) «لن تداهم قوات الامن العراقية اي مسجد او حسينية بعد اليوم بدون حضور القوات الامريكية».

واضاف انه «في حال حصول عملية مداهمة دون وجود قوات امريكية فان ذلك يعني ان هذه القوات غير رسمية وهي عصابات تنتحل صفة القوات الامنية ويجب مواجهتها من قبل حراس المسجد».

وتابع مصبح ان الاتفاق الذي تم بحضور الشيخ احمد عبد الغفور السامرائي رئيس ديوان الوقف السني «ينص على تسمية ائمة وخطباء المساجد من قبل ديواني الوقف السني والشيعي».

واشار الى انه تبين ان «بعض الائمة هم ليسوا مسؤولين على عدد من المساجد الذين يدعون انهم ائمتها».

واكد المسؤول الامني العراقي انه «سمح لكل جامع وحسينية بحيازة خمس بنادق مسجلة ارقامها لدى الوقفين الشيعي والسني».وقال «من الان وصاعدا لا نريد ان نجد قاذفات واسلحة ثقيلة وغير مرخصة».

وينص الاتفاق على «تخويل شخص يكون معاونا لامام المسجد للتعاون مع قوات الامن والاتصال فيها في حالة تعرض المسجد الى اي اعتداء ومنع التكبير في المساجد عند مرور قوى امنية عراقية معروفة بشاراتها وسيارتها الا في حال تعرض المسجد لمداهمة مفاجئة ودون قوات امريكية».

وعادة تلجأ المساجد الى التكبير عند مرور القوى الامنية لاستنفار اهل المنطقة خاصة في الاحياء السنية.

ويأتي عقد هذا الاجتماع عقب ورود شكاوى تقدم بها عدد من ائمة المساجد اتهمت فيها قوات امنية عراقية بالقيام بعمليات دهم وتفتيش في مساجدهم.

وطالب الشيخ محمد الغراوي (سني) امام مسجد «الاعلى» في منطقة الزعفرانية جنوب بغداد المسؤولين العراقيين بزيادة حراس مسجده الذي قال انه «يقع في منطقة ساخنة ويحتاج الى حماية كافية».

واوضح ان «الوقف السني خولنا بتخصيص عشرة عناصر امنية كون مسجدنا يضم مكتبا لرابطة علماء المسلمين».

لكن اللواء مهدي مصبح قائد قوات المغاوير اعترض على هذا المقترح ورأى ان «تخصيص مايزيد عن خمسة مسلحين في المسجد يعطي انطباعا بتواجد مسلحين ونحن لانريد ايجاد تسليح ونطمح الى جعل المساجد خالية تماما من اي سلاح».

واضاف «اذا خلت مساجدنا من البنادق والرشاشات حينها سيعم السلام في البلاد».

يشار الى ان قوات الامن العراقية والامريكية تعلن من وقت الى اخر اكتشاف مخابىء للاسلحة ومسلحين داخل المساجد.

من جانبه ، اعترض رجل دين مسيحي حضر الاجتماع على تجاهل الطائفة المسيحية وعدم فسح المجال لها بالمشاركة بالنقاش الذي دار بين الاطراف الشيعية والسنية وقال «نحن شاركنا في العملية السياسية في بناء المجتمع بافراحكم واحزانكم ونحن جزء لا يتجزأ من العراق ».

واضاف «اتمنى ان يكون لنا جزء من هذا الانتماء والاهتمام مثل الاخرين».

واجابه اللواء مصبح «انتم بصراحة اناس مسالمون ولاتأتينا منكم نار، والكنيسة ستحظى منا بنفس القدر من الاهتمام لانها تحظى بنفس القدسية وانتم بالقلب». وتأتي هذه الاجراءات في الوقت الذي اعلن فيه مستشار الامن الوطني موفق الربيعي عن توحيد القيادة العسكرية للقوات الامنية في العراق في محاولة للحد من اعمال العنف اليومية. (اف ب)

عراقي يحاول التعرف على جثة شخص قتل في سيارته في مدينة الرمادي امس (رويترز)